



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

المسؤولية الجزائية لمُروج الأدوية في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق دراسة مقارنة

مرسالة تقدّمها الطالب

أنور محسن رضا

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ.د. علاء عبد الحسن السيلوي

٢٠٢٦م

١٤٤٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُحْسِنِينَ﴾ .

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة البقرة: الآية (١٩٥).

الإهداء

إلى والدي العظيم...

إلى الرجل الذي علمني أن الكفاح طريق النجاح وأن الصبر يصنع المسححيل
إلى من كانت ثقته بي أكبر من خوفي ودعواته أصدق من كل كلمات الدعم
إليك يا والدي أهدي هذا الإنجاز العلمي الذي ما كان لي يرى النور بعد
فضل الله لو لا تعبك وحرصك وتضحياتك التي مرافقتني في كل مراحل حياتي
كنت السند حين ضعفت والنور حين تعثرت والطمأنينة التي منحني القدرة
على الاستمرار حتى بلغت هذه اللحظة التي أفنض لها، وأرجو أن تكون
أنت أكثر الناس فخرًا بها.

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي ذكره شرف للذاكرين وشكره فوز للشاكرين وحمده عز للحامدين وطاعته
جاة للمطيعين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أقدم خالص الشكر والتقدير والعرفان إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وعمادة
المعهد الموقرة لما قدموه من دعم علمي وأكاديمي أسهم في إنجاز هذه الرسالة. وأخص بالذكر
الأستاذ الدكتور زيد العكيلي عميد المعهد كما أتوجه بخزير الشكر والامشان الى معاون
العميد للشؤون العلمية الأستاذ الدكتور علي كاشف الغطاء.

والشكر موصول إلى معاون العميد للشؤون الادارية الأستاذ الدكتور خالد المعموري
كما أتوجه بالشكر السديد إلى رئاسة قسم القانون العام والمتمثلة بالأستاذ الدكتور صعب
ناجي عبود ومقرر القسم الأستاذ مساعد الدكتور كرام الصائغ لجهودهم القيمة وتعاونهم
المستمر وتوفيرهم البيئة العلمية المناسبة.

وأسجل بالغ الامشان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف علا عبد الحسن السيلوي لما
بدله من متابعة علمية دقيقة، وتوجيهات سديدة، ونصائح قيمة كان لها الأثر الكبير في إنجاز
هذا العمل على الوجه المطلوب. كما وأشكر لجنة المناقشة سائلاً الله تعالى أن يجزيهم جميعاً
خير الجزاء.

الباحث

المستخلص

تبحث هذه الدراسة في المسؤولية الجزائية للمروج الدوائي ومدى خضوعه للمساءلة الجنائية عند استغلال نشاطه المهني في الترويج أو التسهيل أو المساهمة في تداول المخدرات والمؤثرات العقلية بالمخالفة لأحكام القانون، من خلال دراسة مقارنة بين التشريع العراقي وبعض التشريعات المقارنة وهي مصر وفرنسا، و أهميتها في إظهار تنامي مخاطر استغلال النشاط الترويجي الدوائي بصورة غير مشروعة، في ظل التطور المتسارع للصناعة الدوائية واتساع وسائل الترويج الحديثة، بما قد يهدد الصحة العامة والأمن الدوائي.

واعتمدت الدراسة بيان المركز القانوني للمروج الدوائي، وتحليل الأساس القانوني لمسؤوليته الجزائية، وبيان صور السلوك الإجرامي التي قد تصدر عنه، مع تقييم مدى كفاية النصوص التشريعية العراقية في مواجهة هذه الأفعال، والاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة للكشف عن أوجه القصور واقتراح معالجات تشريعية مناسبة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من المقترحات أبرزها استحداث تنظيم تشريعي عقوبته مشددة خاص بالمروج الدوائي يحدد حقوقه والتزاماته، والتمييز تشريعياً بين المروج الدوائي المهني والمروج غير المشروع عند تحديد المسؤولية الجزائية، مع تعزيز الرقابة على تداول المؤثرات العقلية ووضع معايير إرشادية تساعد القضاء في تقدير العقوبة بما يعزز حماية الصحة العامة.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
٦ - ١	المقدمة
٦٨ - ٧	الفصل الأول: التعريف بالمسؤولية الجزائية للمروج الدوائي
٣٥ - ٨	المبحث الأول: ماهية المروج الدوائي
٢٣ - ٩	المطلب الأول: مفهوم المروج الدوائي
١٨ - ٩	الفرع الأول: تعريف المروج الدوائي
٢٣ - ١٨	الفرع الثاني: أهمية المروج الدوائي
٣٥ - ٢٤	المطلب الثاني: ذاتية المروج الدوائي
٢٨ - ٢٤	الفرع الأول: خصائص المروج الدوائي
٣٥ - ٢٨	الفرع الثاني: تمييز المروج الدوائي عما يشته به
٦٨ - ٣٦	المبحث الثاني: التنظيم القانوني للمسؤولية الجزائية للمروج الدوائي في المخدرات والمؤثرات العقلية
٥١ - ٣٧	المطلب الأول: التكيف القانوني للمسؤولية الجزائية للمروج الدوائي
٤٤ - ٣٧	الفرع الأول: نطاق الإباحة
٥١ - ٤٤	الفرع الثاني: حدود التجريم
٦٨ - ٥١	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمروج الدوائي وشروطه
٦٠ - ٥٢	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للمروج الدوائي
٦٨ - ٦٠	الفرع الثاني: شروط الترويج الدوائي
١٢٧ - ٦٩	الفصل الثاني: أحكام المسؤولية الجزائية للمروج الدوائي في المخدرات والمؤثرات العقلية
٩٥ - ٧١	المبحث الأول: متطلبات المسؤولية الجزائية
٨٠ - ٧٢	المطلب الأول: أركان المسؤولية الجزائية للمروج الدوائي
٧٧ - ٧٣	الفرع الأول: الركن المادي
٨٠ - ٧٧	الفرع الثاني: الركن المعنوي
٩٥ - ٨٠	المطلب الثاني: صور ترويج الأدوية المخدرة واستخدامها بطريقة غير

مشروعة	
٨٨ - ٨١	الفرع الأول: صور ترويج الأدوية المخدرة
٩٥ - ٨٨	الفرع الثاني: طريقة استخدام الأدوية بصورة غير مشروعة
١٢٧ - ٩٦	المبحث الثاني: آثار المسؤولية الجزائية للمروج الدوائي
١١٠ - ٩٧	المطلب الأول: الآثار العقابية
١٠٤ - ٩٧	الفرع الأول: العقوبات الأصلية
١١٠ - ١٠٤	الفرع الثاني: العقوبات التبعية
١٢٧ - ١١٠	المطلب الثاني: أثر الظروف على مسؤولية المروج الدوائي
١١٩ - ١١١	الفرع الأول: أثر الظروف على مسؤولية المروج الدوائي
١٢٧ - ١١٩	الفرع الثاني: أثر الاعذار على مسؤولية المروج الدوائي
١٣١ - ١٢٨	الخاتمة
١٤٢ - ١٣٢	قائمة المصادر والمراجع
A	Abstract

المقدمة

أولاً: موضوع الدراسة:

يعد تزويج المخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر الظواهر الإجرامية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، لما يترتب عليه من أضرار صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية، فضلاً عن ارتباطه بارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاحتيال والابتزاز والجرائم المخلة بالشرف والأخلاق، نتيجة الآثار التي تتركها هذه المواد في سلوك المتعاطين. وقد ازدادت خطورة هذه الظاهرة مع التطور التكنولوجي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، التي وفرت للمروجين وسائل حديثة لتوسيع نشاطهم وإخفاء هوياتهم، مما صعب مهمة الجهات المختصة في كشف هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها.

وتعد جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من أبرز التحديات التي تواجه التشريعات الجنائية، إذ تمتد آثارها إلى الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ويؤدي المروج دوراً محورياً بوصفه حلقة الوصل بين المنتج والمتعاطي، مستخدماً وسائل وأساليب متنوعة لتسويق هذه المواد المحظورة. وتزداد خطورة هذا الدور عندما يستغل المروج صفته الطبية أو الصيدلانية أو الثقة المجتمعية المرتبطة بالمهنة الصحية لإضفاء مظهر من المشروعية على نشاطه غير المشروع.

وقد أولى المشرع العراقي، شأنه شأن العديد من التشريعات المقارنة المصرية والفرنسية، اهتماماً بتجريم مختلف صور التعامل غير المشروع بالمخدرات، ومنها الترويج، من خلال تقرير عقوبات تتناسب مع خطورة هذه الأفعال، مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف المشددة أو المخففة للمسؤولية الجزائية. كما تختلف التشريعات المقارنة في تحديد مفهوم الترويج ونطاق التجريم والعقوبات المقررة له، الأمر الذي ينعكس على مدى فعالية المواجهة القانونية لهذه الجرائم.

وتتناول هذه الدراسة المسؤولية الجزائية للمروج، من خلال بيان مفهوم الترويج وتمييزه عن غيره من صور الاتجار، وتحليل أركان الجريمة المادية والمعنوية والعقوبات المقررة لها، مع الاستفادة من الاجتهادات القضائية ذات الصلة. وتهدف إلى تقييم مدى كفاية المعالجة التشريعية في مواجهة

الأساليب الحديثة لترويج المخدرات، بما يسهم في تطوير السياسة الجنائية وتعزيز حماية المجتمع والحد من انتشار هذه الجرائم.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من معالجتها لموضوع دقيق يتمثل في المسؤولية الجزائية للمرَّوج الدوائي في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية لما يشكله هذا الفاعل من خطر مضاعف نتيجة استغلال صفته المهنية في تسهيل تداول المواد المخدرة. كما تكتسب الدراسة أهميتها من قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال، فضلاً عن دورها في توضيح الجوانب القانونية ذات الصلة بما يسهم في دعم جهود مكافحة وتطوير الأطر التشريعية والقضائية للقضاء على افة المخدرات.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في قصور التنظيم القانوني للمسؤولية الجزائية للمرَّوج الدوائي، ولا سيما في ظل عدم وجود تنظيم قانوني دقيق يميز بين الترويج الدوائي المشروع وغير المشروع. ويُطرح التساؤل المحوري حول مدى كفاية النصوص القانونية الحالية في مساءلة هذا الفاعل ومدى قدرة التشريعات على ضبط هذا النوع من الجرائم التي تتم تحت غطاء قانوني ظاهري؟
ينتج عنه هذه التساؤلات مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١- ما مدى تطبيق قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المرَّوج الدوائي؟

٢- ما مدى مسؤولية المرَّوج الدوائي إذا كان بصفة رسمية؟

٣- ما مدى القصور التشريعي العراقي للمرَّوج الدوائي؟

رابعاً: فرضية الدراسة :

كما تفترض الدراسة أن التشريعات الجزائية العراقية الحالية لا تُغطي بشكل كافٍ الأفعال المرتكبة من قبل المرَّوج الدوائي سواء من حيث التجريم أو من حيث تحديد المسؤولية الجزائية ما يؤدي إلى فجوة قانونية يمكن استغلالها للتحايل والإفلات من العقاب.

كما ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التشريع العراقي، رغم تضمينه نصوصاً لتجريم الترويج بالمخدرات والمؤثرات العقلية، إلا أنه لا يعالج بشكل كافٍ الخصوصية التي يتميز بها المرَّوج الدوائي، مما يؤدي إلى وجود فجوات قانونية قد يستغلها البعض للإفلات من المسؤولية أو تخفيفها. كما يفترض البحث أن التشريعات المقارنة تقدم نماذج أكثر تطوراً في هذا المجال،

سواء من حيث تعريف الترويج أو تحديد المسؤولية أو تشديد العقوبات. وبناءً على ذلك، يسعى البحث إلى اختبار هذه الفرضية من خلال التحليل والمقارنة للوصول إلى نتائج موضوعية.

خامساً: نطاق الدراسة:

تقتصر حدود هذه الدراسة على المسؤولية الجزائية للمروج الدوائي في نطاق الجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، دون التطرق إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بالمجال الطبي أو الصيدلاني. كما يقتصر من حيث النطاق المكاني على التشريع العراقي مع إجراء مقارنة مع التشريع الفرنسي والتشريع المصري. أما من حيث النطاق الزمني، فيركز البحث على النصوص القانونية النافذة والتعديلات الحديثة ذات الصلة. كذلك، لا يتناول البحث الجوانب الطبية أو العلاجية للمخدرات، وإنما يقتصر على الجانب القانوني الجزائي، مع التركيز على التحليل والتقييم دون الولوج في تفاصيل إجرائية دقيقة.

سادساً: منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي، وتحليلها لاستخلاص الأحكام الخاصة بالمسؤولية الجزائية للمروج الدوائي. كما يعتمد على المنهج المقارن المصري والفرنسي عبر دراسة بعض التشريعات الأجنبية ذات الصلة، بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين التشريع العراقي. فضلاً عن ذلك، يستند البحث إلى المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية، والمنهج التطبيقي عبر الاستعانة ببعض التطبيقات القضائية، بما يسهم في تقديم رؤية متكاملة تجمع بين الجانب النظري والعملي.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

سنقوم بتقسيم الدراسة على فصلين رئيسيين، حيث نبدأ في الفصل الأول بعنوان التعريف بالمسؤولية الجزائية للمروج الدوائي، ونقوم بتقسيم هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: ماهية المروج الدوائي.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للمسؤولية الجزائية للمروج الدوائي في المخدرات والمؤثرات العقلية.

أما في الفصل الثاني فسنقوم بدراسة أحكام المسؤولية الجزائية للمروج الدوائي في المخدرات والمؤثرات العقلية، ونقوم بتقسيم هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: متطلبات المسؤولية الجزائية.

المبحث الثاني: آثار المسؤولية الجزائية للمروج الدوائي.

وصولاً للخاتمة والتي تتضمن أهم الاستنتاجات والمقترحات.

ثامناً: الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية من زوايا متعددة سواء في الإطار العام لجريمة الترويج أو في السياق الخاص بالمروج الدوائي وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات مع بيان مدى صلتها بالبحث الحالي:

١. ابتسام عمران حسين، المسؤولية الجزائية عن زراعة المخدرات في العراق، مجلة جامعة بابل، ٢٠٢٢، تعالج موضوع السياسة العقابية بين التعاطي والمتاجرة في المؤثرات العقلية والمواد المخدرة دراسة مقارنة مع التركيز على قانوني المخدرات والمؤثرات العقلية في كل من التشريعين الأردني والعراقي بخصوص موضوعي التجريم والعقاب لجريمتي التعاطي والمتاجرة. حيث إنّ نقاط التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية هو الإطار القانوني لتجريم التعاطي والمتاجرة في المخدرات وذلك قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧. أما اختلاف الدراستين جاء في دراسة المقارنة حيث تضمنت دراستنا قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي، وقانون مكافحة المخدرات المصري رقم (١٨٢) لسنة ١٩٦٠ المعدل.

٢. جنان انس إبراهيم مصطفى، شروط منح رخصة تسويق الأدوية والجزاءات المفروضة على مخالفتها، ٢٠٢٤، وقد عالجت هذه الدراسة وسائل الرقابة الإدارية داخل المجتمع في مجال بيع وتسويق الأدوية والحكمة من فرض الترخيص، لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المجتمع، وقد توافقت هذه الدراسة مع رسالتنا وذلك وفق قانون مزاوله مهنة الصيدلة المصري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥، وقانون مزاوله مهنة الصيدلة العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠، بينما اختلفت في أن دراستنا (المسؤولية الجزائية للمروج الدوائي في المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق)، أضافت قانون الصحة العامة العراقي لسنة ١٩٨١ المعدل. وقانون تنظيم الإعلان عن المنتجات والخدمات الصحية المصري رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٧. وقانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠.